

Distr.: General
22 January 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

تشديد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين
الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير المرحلي الخامس عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا، عملاً بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٩. وهو يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على صعيد المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/69/734).

وقد بدأ تنفيذ المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي البداية، كان من المقدّر أن يكتمل المشروع في غضون خمس سنوات وثلاثة أشهر، أي في الربع الأول من عام ٢٠١٧. واستجابةً لطلب من الجمعية العامة بتقصير فترة المشروع، اتخذ الأمين العام عدداً من التدابير لتقليص الإطار الزمني المتوقع إلى أربع سنوات، بما يعكس تخفيضاً في مدة إنجاز الأعمال بمقدار ١٥ شهراً. وقد أُنجزت جميع أنشطة ما قبل التشييد في شباط/فبراير ٢٠١٥، وبدأت مرحلة التشييد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥. وصادفت الأعمال في الموقع بعض الصعوبات. وفي البداية، كان من المقرر أن تستغرق تلك الأعمال ١٢ شهراً. وتشمل الصعوبات التي صودفت خطأً طبوغرافياً أدى إلى تغيير موعد الإنجاز المنصوص عليه



الرجاء إعادة استعمال الورق

040216 020216 16-00946 (A)



في العقد ليصبح في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٦، بالإضافة إلى صعوبات أخرى جرت معالجتها منذ ذلك الحين، ولكن قد ينجم عنها تأخر في إنجاز الأعمال المتوقعة حتى أيار/مايو ٢٠١٦. وعمل فريق المشروع، بالتشاور الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، على وضع وتنفيذ تدابير مخففة تداركا لبطء التقدم بالمقارنة مع ما كان متوقعا، وتعزيز التقدم على نحو مطرد، وتجنب المزيد من العثرات.

ولا يزال المشروع في حدود الميزانية المعتمدة، ويواصل فريق المشروع التركيز على تحقيق أوجه الكفاءة حيثما أمكن، وفقا للفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ٢٧٦/٦٩. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في حدود الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة.

أولا - معلومات أساسية

١ - بدأ مشروع تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٦/٢٤٠ ألف. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية أن تخصص مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لتغطية المصروفات المتصلة بمرحلة التصميم النظري للمشروع. وفي قرارها ٦٧/٢٤٤ باء، أذنت الجمعية بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل بناء المرفق، كما أذنت للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات للمشروع. وفي قرارها ٦٨/٢٥٧، خصصت الجمعية العامة مبلغا إضافيا قدره ٥,٨ ملايين دولار، وتكون بذلك قد أذنت بما مجموعه ٨,٨ ملايين دولار للمشروع.

٢ - وتقع المباني الجديدة للآلية، التي هي قيد التشييد حاليا، فوق منحدر ذي تدرج سلس في ضاحية أروشا، على قطعة أرض مقدمة كهبة من جمهورية تنزانيا المتحدة. ويتمحور التصميم حول شجرة وحيدة بارزة، تمثل العدالة في أجزاء كثيرة من أفريقيا، وتحتل وسط فناء. وتُقابل الفناء ثلاثة مبان، هي مبنى المكاتب ومبنى المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة. وسيُعتمد في تشييد المباني أسلوب التبسيط الهندسي، وستكون المباني متعددة الأغراض، بما يعكس رؤية مجلس الأمن للآلية باعتبارها مؤسسة قائمة على عنصرَي السلاسة والكفاءة. ويولي التصميم الاعتبار الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير صور للمباني قيد التشييد.

٣ - وقد سبق أن جرى تقديم أربعة تقارير مرحلية في هذا الصدد تحدد، في جملة أمور، نفقات المشروع وتكاليفه، وتتناول تنفيذ الطلبات والتوصيات الواردة في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة. وهذا التقرير هو التقرير المرحلي الخامس، ويتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز. فهو يصف المنجزات منذ صدور التقرير السابق ويقدم معلومات عن إثراء المشروع بالمعارف والقدرات المحلية، والأماكن المخصصة للمكاتب، وتطبيق الدروس المستفادة، والتخفيف من المخاطر المحتملة، وتحقيق أوجه الكفاءة، واستخدام ما يصلح استخدامه من قطع أثاث ومعدات موجودة، ويتضمن كذلك معلومات مستكملة عن النفقات والتكاليف المتوقعة إلى حين إنجاز المشروع.

٤ - ومنذ صدور التقرير السابق، قامت الآلية بما يلي:

(أ) مواصلة التعاون مع الدولة المضيفة، بما في ذلك بشأن إنجاز طريق الوصول المؤقت ومد خطوط الكهرباء والمياه؛

- (ب) إبرام عقد خدمات التشييد مع شركة تنزانية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥؛
- (ج) تسليم الموقع للمقاول، الذي بدأ أعمال التشييد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥؛
- (د) إنجاز هيكل مبنى المحفوظات ومبنى المحكمة، باستثناء الشكل المخروطي في قاعة المحكمة، وهيكل الطابق الأرضي من مبنى المكاتب، ويُتوقع إنجاز الطابق العلوي بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦؛
- (هـ) إصدار أوامر شراء بأغلبية المواد والمعدات التي يتطلب توفيرها مدة طويلة؛
- (و) تنفيذ عمليات الهندسة القيمة؛
- (ز) الموافقة على أوامر الشراء المطلوبة؛
- (ح) مواصلة رصد المخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف من آثارها؛
- (ط) مواصلة إثراء المشروع بالمعارف والقدرات المحلية؛
- (ي) مواصلة تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- (ك) تعزيز التعاون والتواصل على نحو وثيق بين أصحاب المصلحة؛
- (ل) مواصلة الاتصال مع المؤسسات المجاورة؛
- (م) تعزيز الإطار التنظيمي للمشروع؛
- (ن) تحديد احتياجات شغل الأماكن والعمليات والصيانة في المرفق الجديد؛
- (س) تحديد الأصول التي سيجري استخدامها في المرفق الجديد.

٥ - وكانت مدة المشروع تقدّر في البداية بخمس سنوات وثلاثة أشهر، على أن تكتمل الأعمال في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وجرى بعد ذلك تقصير فترة المشروع إلى أربع سنوات استجابةً لطلب من الدول الأعضاء، وهو ما يمثل تقليصاً في مدته بمقدار ١٥ شهراً بالمقارنة مع الإطار الزمني الأصلي. وقد أُنجزت بنجاح جميع مراحل ما قبل التشييد (بما في ذلك اختيار الموقع، والتصميم النظري، وتحديد الاحتياجات البرنامجية والوظيفية، وتقديرات التكاليف، واستقدام مديرة المشروع، والتوقيع على الاتفاق التكميلي مع الدولة المضيفة، وشراء الخدمات المعمارية، والتصميم التفصيلي، وشراء خدمات التشييد). ولم تسجّل سوى عشرات صغيرة تتعلق بالإطار الزمني للمشروع الوارد في التقرير المرحلي الرابع (A/69/734)، وكانت في حدود الميزانية الإجمالية. وقد أتاح ذلك بداية فعالة لمرحلة التشييد الأساسية.

٦ - وبدأت أعمال التشييد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، وكان من المتوقع أن تكتمل في غضون ١٢ شهرا. غير أن خطأ طبوغرافيا غير متوقع قد ظهر أثناء ذلك، وهو يتعلق بالتفاوت بين المستويات المشار إليها في الرسوم المعمارية ومستويات الطابق الأرضي الفعلية، وقد جرى اكتشاف الخطأ خلال مرحلة التشييد الأولية، مما أدى إلى تغيير موعد الإنجاز المنصوص عليه في العقد ليصبح ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وهذا قد استتبع تمديدا لفترة الأعمال بمقدار ٣٨ يوما. وفي حين لا يزال موعد الإنجاز التعاقدي المشار إليه ساريا وقت كتابة هذا التقرير، فقد يؤدي تباطؤ وتيرة التقدم المحرز بالمقارنة مع ما كان متوقعا إلى تأخير إنجاز الأعمال المتوقعة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠١٦، نظرا لعدد من الصعوبات الإضافية التي صودفت في الموقع والتي جرى تخفيفها منذ ذلك الحين. ومن شأن ذلك أن يتيح وقتا كافيا لإجراء أنشطة الاختبار والتشغيل. ويرد في المرفق الثاني إطار زمني منقح.

٧ - ولا يزال المشروع في حدود الميزانية الإجمالية البالغة نحو ٨,٨ ملايين دولار. وكان عقد التشييد الذي جرى منحه أعلى قليلا من السعر المدرج في الميزانية، مما استلزم استخدام جزء من التمويل المخصص في إطار المشروع للطوارئ. ومنذ بدء أعمال التشييد، لم يجهز سوى اثنين من أوامر التغيير، وهما لم يتطلبا الاستعانة بأموال الطوارئ إنما نجم عنهما تحقيق وفورات طفيفة في سعر العقد.

٨ - ولا يزال فريق المشروع، وهو المسؤول الأول عن تشييد المباني الجديدة للآلية في أروشا، يرصد عن كثب المخاطر المرتبطة بالمشروع بتوجيه من مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية. ويُعنى الفريق بوضع الاستراتيجيات المناسبة لتخفيف المخاطر وكفالة إنجاز المشروع دون مزيد من التأخير وفي حدود الميزانية الإجمالية.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - الخدمات التعاقدية

خدمات التشييد

٩ - تمت عملية شراء خدمات التشييد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، مع التوقيع على عقد بين الآلية والفائز بالعطاء بمبلغ إجمالي قدره ٣٩٩ ٦١٤ ٦ دولارا. والفائز بالعطاء هو شركة تشييد محلية معروفة تدعى Jandu Plumbers Ltd، تشمل أعمالها تشييد مبان بارزة في أروشا، بما في ذلك مجمعات متعددة الأغراض وقاعات لعرض الفنون. ولدى المقاول، الذي يوجد مقره في أروشا، أكثر من ٥٠ عاما من الخبرة في جمهورية تنزانيا المتحدة، وهو ملمّ تماما

بالممارسات السائدة في مجالي التصميم والبناء على الصعيد المحلي، فضلا عن إجراءات الشحن والاستيراد والاستعانة باليد العاملة والحصول على مواد البناء في المنطقة.

١٠ - وسبقت توقيع عقد التشييد مفاوضات مع مقدم العرض الذي رسا عليه العطاء، لكفالة أن تكون التكاليف الإجمالية للمشروع في حدود الميزانية المحددة. وأفادت المفاوضات من وجود ممثلين في أروشا عن شعبة المشتريات، ووحدة إدارة الممتلكات الخارجية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب الشؤون القانونية. وشملت المفاوضات عملية للهندسة القيمة، تم خلالها تحديد المجالات التي يمكن تحقيق أوجه كفاءة فيها، بالاستعانة بطرائق توريد بديلة أو ببدائل محتملة أخرى دون تغيير نطاق المشروع أو معايير الجودة. وهذا ما أدى إلى انخفاض كبير في سعر الشراء الأصلي.

١١ - وكان سعر العقد الذي جرى منحه بمبلغ ٣٩٩ ٦١٤ ٦ دولارا يتجاوز بنحو ٤ في المائة المبلغ المدرج في الميزانية، وقد جرى تحميل الزيادة على صندوق الطوارئ الخاص بالمشروع. ويُعزى هذا السعر الذي يتجاوز المبلغ المدرج في الميزانية، في المقام الأول، إلى تكاليف المواد والمعدات الكهربائية - الميكانيكية المستوردة، التي زادت تكلفتها عما كان متوقعا بسبب ظروف السوق غير المتوقعة. غير أن تكلفة الخرسانة والصلب وغيرها من المواد المتاحة من مصادر محلية كانت في حدود الميزانية. ويواصل فريق المشروع إجراء هندسة القيمة الجارية ويتخذ تدابير أخرى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمشروع لكفالة ألا تؤثر أي عوامل مماثلة من العوامل غير المتوقعة في السوق تأثيرا سلبيا على موارد المشروع الإجمالية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

١٢ - ويستند عقد التشييد إلى أفضل الممارسات ذات الصلة المستمدة من مشاريع تشييد أخرى. ويقوم على نموذج عقد موحد معمول به في هذا المجال بعد تكييفه من جانب الأمم المتحدة، وهو نموذج مألوف لدى المقاولين المحليين وفي السوق. كما أن هذا العقد يعزز، على أساس نظام المبلغ الإجمالي، جانب اليقين المتعلق بالتكلفة، ويخفف من مخاطر تجاوز التكاليف. وقد أبرم بدولار الولايات المتحدة، الذي يشكل أيضا عملة عقد الخبراء الاستشاريين في مجال الخدمات المعمارية ويقلل من مخاطر تقلبات العملات.

الخدمات المعمارية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق المشروع إدارة عقد مجمل الخدمات المعمارية المبرم في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ مع شركة استشارية معمارية وهندسية تُدعى "Ridge and Partners LLP"، وتعمل انطلاقا من أو كسفورد، بالمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد أقامت "Ridge and Partners LLP" شراكةً، في إطار المشروع، مع شركة استشارية أخرى تدعى "FBW Architects and Engineers Ltd" وتعمل انطلاقاً من كمبالا.

١٤ - وخلال مرحلة التشييد، يقدم الاستشاريون المعماريون الخدمات المتعلقة بإدارة التشييد والإشراف على الموقع، بمساعدة من الفريق المقيم المعني بالإشراف. ويتولى الاستشاريون المعماريون رصد سير الأعمال التي يضطلع بها المقاول وفقاً لمواصفات التصميم والجودة، واستعراض الطلبات المتعلقة بالمواد المقدمة من المقاول وبرامج عمله، وتقييم أوامر التغيير والبدائل التي يقترحها المقاول، والتوصية بتقديم مدفوعات على مراحل إلى المقاول.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم فريق الاستشاريين المعماريين إسهامات في مناقشات هندسة القيمة الجارية، بما في ذلك رفع التوصيات، وتقييم التكلفة التي يوصي بها مالك المشروع، والتكلفة التي يوصي بها المقاول، ومقترحات التخفيف من الآثار المترتبة على التغيرات في الأطر الزمنية.

باء - التقدم المحرز في أعمال التشييد

١٦ - تم تسليم الموقع إلى المقاول في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥. وبدأت مرحلة تشييد المشروع رسمياً في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ بإصدار إشعار بالمضي في العمل. وبدأ سريان الجدول الزمني لعقد الإنجاز، البالغ ١٢ شهراً تقويمياً، من ذلك اليوم. ومن أجل استكمال الأعمال في إطار الالتزامات التعاقدية، تقوم استراتيجية المقاول على أداء العمل في آن واحد في المباني الرئيسية الثلاثة من أماكن العمل، وهي مبنى المحفوظات ومبنى المكاتب ومبنى قاعة المحكمة. وقد اختار المقاول ثلاثة أفرقة متخصصة يتولى كل منها تشييد مبنى من المباني.

١٧ - وبدأت أعمال الحفر وتهيئة التربة في آذار/مارس ٢٠١٥. وأُنجزت تلك الأعمال في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالنسبة لمبنى المكاتب. غير أن خطأً قد وقع في الرسوم المعمارية فيما يتعلق بطبوغرافيا الموقع، وكانت تبين مستوى أعلى لأرض منطقة مبنى المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة من المستوى الفعلي، مما تطلب تعليق أعمال الحفر حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأدى الخطأ إلى إجراء تعديل على العقد بدون تكلفة، وتسبب في تأخير الجدول الزمني للمشروع.

١٨ - وأُنجزت أسس المبنى المخصص للمكاتب في حزيران/يونيه ٢٠١٥، كما أُنجزت أسس مبنى المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة في آب/أغسطس ٢٠١٥.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أنجز المقاول هيكل الطابق الأرضي لمبنى المكاتب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم إنجاز الإنشاءات العلوية لمبنى قاعة المحكمة، باستثناء عنصرها المخروطي، وهيكل التدقيق الأمني الإضافي للمشاة، وبيت الضخ تحت سطح الأرض. واستُكملت الإنشاءات العلوية لمبنى المحفوظات في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استمر إنجاز العمل في الطابق العلوي لمبنى المكاتب، ويُتوقع استكماله تماما بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦.

٢٠ - وبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إنجاز التجهيزات الداخلية والخارجية لكل من مبنى المحفوظات ومبنى قاعة المحكمة والطابق الأرضي من مبنى المكاتب. وستبدأ التجهيزات في الطابق الأول من مبنى المكاتب فور استكمال الإنشاءات العلوية.

٢١ - وبالتزامن مع العمل في الموقع، قدم المقاول طلبات المواد والمعدات التي يستغرق توفيرها فترة زمنية طويلة، لكي تجري الموافقة عليها وفقا للإجراءات المتبعة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان المقاول قد طلب الغالبية العظمى من أصناف المشتريات التي تنطوي على مخاطرة عالية، بما في ذلك نظام التدفئة والتهوية والتكييف، ومواد الكهرباء والسباكة، فضلا عن التشطيبات الداخلية والخارجية. وعند كتابة هذا التقرير، كان لا يزال هناك صنف مطلوب من الأصناف التي يستلزم توفيرها فترة زمنية طويلة، وهو النوافذ الخارجية، وقد صادف توفير هذا الصنف تأخرا عما هو محدد في الجدول الزمني. ويواصل فريق المشروع تتبع مسار هذا الصنف عن كثب للحد من تبعات التأخير في الإنجاز الشامل للمشروع، وهي تبعات قد تنجم عن أي تأخر إضافي محتمل في تزويد الصنف المذكور.

٢٢ - وتشمل الأعمال المتبقية ما يلي: إنجاز التجهيزات الداخلية والتشطيبات الخارجية؛ وإقامة التمديدات الكهربائية وإنجاز أعمال السباكة ونظام التدفئة والتهوية والتكييف وإطفاء الحرائق؛ والأعمال الخارجية مثل نظام التصريف؛ وتركيب الأنابيب والكابلات لمعدات الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات؛ وإقامة سياج المحيط الخارجي؛ وإنشاء المساحات الخضراء في الفناء، بما في ذلك نقل الشجرة إلى وسط المكان.

جيم - التعاون مع الدولة المضيفة

٢٣ - إن التقدم الكبير المحرز في تنفيذ المشروع قد تيسّر بفضل استمرار التعاون الوثيق مع جمهورية ترازيا المتحدة والدعم المتواصل المقدم من هذا البلد، وفقا للاتفاق التكميلي الملحق بالاتفاق المبرم بين جمهورية ترازيا المتحدة والأمم المتحدة بشأن مقر الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لأماكن عمل الآلية، المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت الدولة المضيفة تشييد طريق وصول مؤقت إلى الموقع، وتركيب خطوط الكهرباء والمياه، وهي أعمال تبرعت بها الدولة المضيفة دون أي تكاليف تتكبدتها الأمم المتحدة. واعتمدت إجراءات سلسلة لإعفاء المقاول والمقاولين من الباطن والخبراء الاستشاريين وشركائهم من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد.

٢٥ - وقد تم تعزيز التعاون مع الدولة المضيفة عن طريق إقامة اتصالات رسمية وغير رسمية دائمة بين الآلية وشتى المسؤولين الحكوميين، بوسائل منها زيارات هؤلاء المسؤولين لموقع التشييد. والأهم من ذلك أن الآلية أحييت الذكرى السنوية الثالثة لفرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ باحتفال بارز ترأسه رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة آنذاك، السيد جاكايا مريشو كيكويتي.

٢٦ - ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على تعاونها المستمر، ويتطلع إلى إنجاز الأعمال الجارية المتعلقة بطريق الوصول الدائم والربط بشبكات الكهرباء والمياه وشبكة الإنترنت.

ثالثاً - المساءلة عن المشروع

ألف - الحوكمة وإدارة المشروع

فريق المشروع

٢٧ - يتولى فريق المشروع في المقام الأول مسؤولية تنسيق المشروع والإشراف عليه بشكل عام. والأمين العام المساعد، الذي يضطلع بدور أمين سجل الآلية، هو مالك المشروع، ويرصد المشروع بفعالية وعن كثب بصفته رئيس فريق المشروع. ويساعده في ذلك رئيس قلم المحكمة، فرع أروشا، ومديرة المشروع. وقد ظلّ تكوين فريق المشروع دون تغيير منذ تعيين مديرة المشروع في مرحلة التخطيط. وهذا ما كفل الاتساق والاستمرارية اللازمين للنجاح في تنفيذ المشروع.

٢٨ - وتُجري مديرة المشروع اتصالات مع الخبراء الاستشاريين المعماريين والمقاول على أساس يومي، في جلسات وجها لوجه، ومحادثات هاتفية جماعية، ومراسلات رسمية، وخلال زيارتها المتكررة إلى موقع التشييد. ويحضر اجتماع التنسيق الرسمي الذي يُعقد في مكتب الموقع، مرة في الشهر، موظفون رئيسيون من جانب المقاول والخبراء الاستشاريين المعماريين والأمم المتحدة.

التعاون مع أصحاب المصلحة

٢٩ - ما زال المشروع، منذ صدور التقرير السابق، يستفيد من تعاون الفريق القانوني للآلية، وقسم المحفوظات والسجلات، وقسم شؤون الإعلام، والإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم رئيس الشؤون الإدارية، ومكتب الميزانية والشؤون المالية، وقسم المشتريات، وقسم السلامة والأمن في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الدعم التقني له على أساس مستمر. وعند الاقتضاء، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المساعدة أيضا.

٣٠ - وواصلت الأمانة العامة، لا سيما من خلال مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية، تقديم المشورة التقنية والدعم لهذا المشروع. ولا تزال الاتصالات قائمة بين الآلية ووحدة إدارة الممتلكات الخارجية بواقع مرة كل أسبوعين، ولكنها تجري في أكثر الأحيان عن طريق التداول بالفيديو، والمحادثات الهاتفية الجماعية، والاجتماعات والمراسلات. وخلال مرحلة التشييد، تكثف الاتصال مع الوحدة. وفي عام ٢٠١٥، اجتمع أمين السجل ست مرات مع ممثلي مكتب خدمات الدعم المركزية فيما يتعلق بهذا المشروع، كما شارك في اجتماعات تنسيقية معقودة كل أسبوعين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نتيجة لكثافة الأنشطة بوجه عام خلال فترة التشييد الحالية التي تبلغ الأعمال فيها ذروتها.

٣١ - ومن أجل تنسيق إسهامات شبكة واسعة من أصحاب المصلحة، عمل فريق المشروع على وضع وتعهد خطة اتصالات تحدد محتوى الاتصالات ووتيرتها وأسلوبها فيما بين أصحاب المصلحة، كما تحدّد الإطار الزمني المتوقع للردود.

المؤسسات المجاورة

٣٢ - لقد واصلت الآلية العمل مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات القضائية التي من المتوقع أن تنتقل إلى حوار مبادئها الجديدة، بما في ذلك المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي، والمعهد الأفريقي للقانون الدولي. ولا يزال مشروع الآلية في مرحلة أكثر تقدما بالمقارنة مع سير مشاريع الكيانات الأخرى في المنطقة، التي تتطلع إلى الآلية بحثا عن الدروس المستفادة وتبادل الخبرات معها. ولا تزال الآلية ملتزمة بمواصلة هذه المناقشات بينما يستمر تقدم المشاريع المجاورة، من أجل إيجاد أوجه تآزر وتعزيز التعاون متى كان القيام بذلك مجديا من الناحية الاقتصادية وفعالا ومأمونا وممكنا.

باء - مراقبة المشروع ومراجعة حساباته

عمليات مراجعة الحسابات

٣٣ - تمشيا مع القرار ٢٤٤/٦٧ بء، قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء عملية مراجعة حسابات تتألف من مراحل ثلاث لمرافقة هذا المشروع حتى المرحلة التي تلي الإشغال مباشرة. وأُنجزت مراجعة الحسابات الرسمية الأولى للمشروع، التي ركزت على التخطيط والإدارة في مرحلة ما قبل التشييد، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية النتائج من خلال تقريره السنوي (A/70/318 (Part.I) و Corr.1). ولم يجد التقرير، الذي تضمّن تعليقات مرضية تشمل تعليقات عن شراء الخدمات الاستشارية المعمارية، أيّ أوجه قصور خطيرة أو متفشية. وأُغلقت ملفات جميع التوصيات الهامة الأربع التي جرت إثارتها.

الإطار التنظيمي

٣٤ - عملت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على زيادة إثراء الإطار التنظيمي للمشروع للاسترشاد به في عملياتها، وتعزيز الاتساق والرقابة. وجرى اعتماد صكوك رئيسية للإدارة أو تنقيحها، إما بمبادرة من فريق المشروع أو في إطار الاستجابة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك: (أ) دليل المشروع الشامل، الذي يستند إلى المبادئ التوجيهية العالمية لإدارة مشاريع التشييد؛ (ب) وإجراءات أوامر التغيير؛ (ج) وإجراءات الدفع؛ (د) وإجراء رصد حساب المشروع.

سجل المخاطر

٣٥ - وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التدابير القائمة هي تدابير مناسبة من أجل تحديد المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها واتخاذ تدابير التخفيف المتصلة بها. وخلال مرحلة التخطيط، وضع فريق المشروع سجل مخاطر للمشروع، وهو يتضمن ما يلي: (أ) تحديد وتصنيف فئة المخاطر المتصلة بالمشروع حسب مجال وطابع كل منها؛ (ب) والتحديد الكمي للمخاطر وتقييم إمكانية وقوعها وأثرها المحتمل؛ (ج) وتحديد عدد إجمالي من النقاط عن احتمال وقوع كل من المخاطر؛ (د) وتعيين المسؤولين المعنيين بكل خطر من المخاطر. ويتم رصد سجل المخاطر على الدوام، وإطلاع أصحاب المصلحة عليه. وقد جرى تحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإدراج مخاطر جديدة قد تنشأ خلال سير المشروع، وتم استعراضه استناداً إلى التغيرات في الظروف التي قد تؤثر على المخاطر التي سبق أن جرى تحديدها.

٣٦ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان العمل جاريا لتنفيذ مراجعة حسابات المشروع الثانية، مع التركيز على مرحلة التشييد.

جيم - هندسة القيمة

٣٧ - عملا بالفقرات من ٨ إلى ١٠ من القرار ٢٧٦/٦٩، ووفقا لعقد البناء، ما فتئت الآلية تبذل الجهود الرامية إلى تحقيق أوجه الكفاءة في الاضطلاع بالمشروع في حدود الإطار الزمني المحدد والموارد المخصصة له. وكان من بين الأدوات الرئيسية التي جرت الاستعانة بها تحديد عمليات الهندسة القيمة وتنفيذها. وقد ظل فريق المشروع يعمل مع المقاول والخبراء الاستشاريين المعماريين من أجل استكشاف الخيارات التي قد تعجل بإنجاز الأعمال أو المشروع ككل، وتخفيض التكاليف وتحسّن القيمة أو الكفاءة بالنسبة إلى الأمم المتحدة.

٣٨ - ونتيجة لذلك، أقر فريق المشروع اقتراح المقاول الداعي إلى اعتماد نظام بديل للتدفئة والتهوية والتكييف غير مدرج في مواصفات العقد. ويُعدّ نظام التدفئة والتهوية والتكييف من أصناف المشتريات الأكثر تكلفة وانطواءً على المخاطرة في المشروع. وسوف يؤدي النظام البديل إلى ما يلي: (أ) تحسين الأداء العام قياسا بالمواصفات الأصلية؛ (ب) وتوقع انخفاض قدره ثمانية أسابيع في المدة التي يتطلبها توفير هذا النظام؛ (ج) وعدم نشوء زيادة في السعر؛ (د) وتوقع انخفاض في التكاليف التشغيلية نتيجةً لتحقيق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة بالمقارنة مع النظام المحدد أصلا؛ (هـ) ومزايا إضافية مثل أوقات الاستجابة الأسرع لتقديم الدعم بعد البيع.

٣٩ - وأقر فريق المشروع أيضا اقتراح المقاول الداعي إلى تغيير هيكل بلاط السقف الدائري لمبنى قاعة المحكمة بالمقارنة مع التصميم الأصلي، دون التأثير على المظهر الخارجي للبناء أو جودته. ومن المتوقع أن تسفر عملية الهندسة القيمة هذه عن تقليص المدة التي يتطلبها إنجاز البناء بمقدار ستة أسابيع.

دال - مواصلة الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية

٤٠ - عملا بالفقرة ٥ من القرار ٢٧٦/٦٩، واصل فريق المشروع بذل جهوده الرامية إلى الاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع.

٤١ - ومنذ أن وقع الاختيار على متعهد تتراني عريق، استمر إدماج عناصر محلية بشكل أنشط من ذي قبل، علما أن إثراء المشروع بتلك العناصر كان سمة رئيسية منذ مرحلة التخطيط المبكر له. وشكّلت خبرة المتعهد في الاستعانة باليد العاملة والمواد في المنطقة، فضلا

عن خبرته في أساليب التشييد المحلية وإجراءات الاستيراد، مكسباً بالغ الأهمية للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت المتعهد، نتيجة لوجوده في أروشا منذ فترة طويلة وروابطه العميقة بالمدينة والمجتمع المحلي، تفانياً وحماساً ثابتين لهذا المشروع الذي سيشكل معلماً معمارياً في المنطقة. واستُقدم جميع العمال المهرة والعمال المؤقتين في الموقع من أروشا والمجتمعات المحلية المجاورة، وهم يتركون بصمتهم على هذا المشروع بالتزامهم وعملهم الشاق ومعارفهم. وجميع المواد الخام المستخدمة في تنفيذ المشروع هي مواد محلية، بما في ذلك الإسمنت والرمل والحصى والأخشاب. كما أن الأحجار المعتمدة لبناء الجدران الداخلية والخارجية أُحضرت هي أيضاً من شمال تزانيا. وأخيراً، سيجري توريد الشجرة التي ستُغرس في الفناء والتي تشكل العنصر الذي يتمحور حوله المشروع، من أحد المجتمعات المحلية.

هاء - الدروس المستفادة

٤٢ - وفقاً للفقرة ٧ من القرار ٢٧٦/٦٩، واصل فريق المشروع بذل جهوده الرامية إلى كفالة أن تطبق في تنفيذ هذا المشروع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستقاة من مشاريع التشييد الكبرى الأخرى، بما في ذلك أعمال التشييد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويقوم فريق المشروع بتجميع واستكمال الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الخاصة به كي يتبادلها مع مشاريع التشييد الكبرى الجارية منها والمقررة مستقبلاً، حسب الاقتضاء.

٤٣ - وتشمل الدروس المستفادة ذات الصلة التي طُبقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) التعاون مع الدولة المضيئة في جميع جوانب المشروع؛

(ب) وضع دليل للمشروع يتضمن إجراءات تنفيذية واضحة، وتوفير آليات للرقابة الداخلية للمشروع من أجل إدارة التكاليف والجدول الزمني، استناداً إلى المبادئ التوجيهية العالمية لإدارة مشاريع التشييد؛

(ج) اعتماد إجراء يتعلق بأوامر التغيير وإنشاء مستويات مناسبة من تفويض السلطة المالية وسلطة الشراء في أوامر التغيير الخاصة بالمشروع؛

(د) وضع إجراءات خاصة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والاستيراد/النقل البحري؛

(هـ) الإبقاء على فريق المشروع طوال مرحلتي التصميم والتشييد؛

- (و) تعهد وتعزيز خطة محكمة وشفافة للاتصال بين أصحاب المصلحة والجهات المعنية بإدارة المخاطر؛
- (ز) تحاشي تغيير نطاق المشروع أثناء مرحلة التشييد؛
- (ح) التعاون المبكر مع خدمات إدارة المرافق ووضع متطلبات الصيانة؛
- (ط) النظر على النحو الواجب في إعادة استعمال قطع الأثاث والمعدات الموجودة؛
- (ي) تعهد سجل للدروس المستفادة من هذا المشروع وللدروس المستفادة من مشاريع أخرى والمطبقة على هذا المشروع.

رابعاً - الجدول الزمني للمشروع

٤٤ - كانت التقديرات تشير، في بداية المشروع في عام ٢٠١٢، إلى أن مدته ستكون خمس سنوات وثلاثة أشهر. وفيما بعد، قُلِّصَت هذه المدة بمقدار ١٥ شهراً على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/67/696). ودخل المشروع سنته الرابعة منجزاً بنجاح جميع الأنشطة المقررة لمرحلة ما قبل التشييد. وأتاح إنجاز تلك المرحلة (بما يشمل اختيار الموقع، والتصميم النظري، ووضع الاحتياجات البرنامجية والوظيفية، وتقديرات التكاليف، واستقدام مديرة المشروع، وإبرام الاتفاق التكميلي مع الدولة المضيفة، وشراء خدمات الهندسة المعمارية، والتصميم التفصيلي، وشراء خدمات التشييد) بداية فعالة لمرحلة التشييد الأساسية بأدى قدر من التأخر في الجدول الزمني للمشروع المبين في الوثيقة A/69/734، وفي حدود الميزانية الإجمالية للمشروع، مع الاحتفاظ بنحو ٩ في المائة من الموارد لحالات الطوارئ، وفقاً للممارسة المتبعة في هذا القطاع.

٤٥ - وينصّ عقد التشييد والجدول الزمني للمشروع، على النحو المبين في الوثيقة A/69/734، على أن تكتمل أعمال التشييد في غضون ١٢ شهراً. وقد بدأت أعمال التشييد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، بشرط تعاقدى بأن تكتمل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. ونتيجةً للتفاوت الطبوغرافي بين المستويات الفعلية للطابق الأرضي والرسومات المعمارية، جرى تعليق أعمال الحفر وهيئة التربة لمبني المحفوظات والمحكمة في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤٦ - وبعد الإخطار الأولي فيما يتعلق بفترة تأخير قدرها ٣٨ يوماً بسبب التفاوت في مستوى الطابق الأرضي، قام فريق المشروع، بالتنسيق الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، والاستشاريين المعماريين والمتعهد، باستجلاء تدابير بغية التعويض عن الوقت

الضائع. وأُتفق على أن يضع المتعهد خطة عمل لهذه الغاية، تقوم على استقدام مزيد من القوى العاملة وتمديد ساعات العمل في الموقع، وهذا ما شمل تشغيل نوبيّ عمل في اليوم، بالإضافة إلى العمل في عطلات نهاية الأسبوع.

٤٧ - ولم يؤدّ تنفيذ استراتيجية التخفيف من الآثار الناجمة عن التأخر إلى التعويض عن الوقت الضائع، إذ بدأت تظهر في الموقع صعوبات أخرى تتعلق بمسألتيّ تبديل إدارة الموقع ومراقبة النوعية، مما أدى إلى إحراز تقدم أبطأ مما كان متوقعا.

٤٨ - وفي حين أثبت المتعهد قدرته على حشد القوى العاملة وزيادتها في الموقع بسرعة، فقد واجهته تحديات غير متوقعة فيما يتصل بإدارة الموقع. فقد تغيّر مدير الموقع مرتين خلال فترة أربعة أشهر، وهو الشخص الرئيسي الذي يدير الأعمال اليومية في الموقع والذي يعينه المتعهد بدوام كامل. وأدى تبديل إدارة الموقع إلى ظهور بعض المشاكل المتعلقة بالنوعية والتي أسفرت، بدورها، عن نتائج غير مرضية لاختبارات متانة الخرسانة التي أجريت بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهذه الاختبارات الاعتيادية هي من الممارسات الفضلى المعتمدة في هذا القطاع للتحقق من امتثال الأشغال الهيكلية لمعايير النوعية والتصميم الواردة في عقد الإنشاء. وفيما لم تسفر بعض الاختبارات الأولى عن نتائج مرضية، فقد تم تصحيح العيوب منذ ذلك الحين، ويجري العمل حاليا وفقا لمعايير النوعية المقررة.

٤٩ - ومن أجل التخفيف من أثر المخاطر المرتبطة بتأخيرات إضافية من جراء مسألتيّ إدارة الموقع ومراقبة النوعية، اتفق فريق المشروع، ومكتب خدمات الدعم المركزية، والاستشاريون المعماريون، والمتعهد، في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على التدابير التالية التي نُفذت على النحو التالي:

(أ) وُضِعَ المتعهد برنامج عمل منقح يستهدف لإنجاز الإنشاءات العلوية للمباني الرئيسية الثلاثة بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦؛

(ب) نفّذَ المتعهد تدابير مراقبة لتعزيز وكفالة الاتساق فيما يتعلق بنوعية الأعمال؛

(ج) عزّزَ المتعهدُ الفريق الذي عيّنه لإدارة الموقع، حيث كُلفَ كبيرَ المديرين في مشروعه بالتفرغ لهذا العمل بدوام كامل، واستقدم مساعدين جديدين لمدير الموقع التحققا بعملهما في الموقع بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

(د) أُجريت عمليات الهندسة القيمة، حيث تمت الموافقة على الاستعاضة عن النظام الأصلي للتدفئة والتهوية والتبريد بنظام آخر. وهذا ما يتيح تقليص مهلة التنفيذ بنسبة ٣٣ في المائة مقارنة بمهلة الصانع الأصلي، فضلا عن تحقيق مزايا وأوجه كفاءة إضافية

للمشروع، من قبيل رفع درجة تصنيف الكفاءة في استخدام الطاقة، وتوفير الدعم الكامل بعد البيع في غضون ٤٨ ساعة بدون أي تكاليف إضافية للأمم المتحدة؛

(هـ) واصل فريق المشروع تعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة على النحو التالي: '١' زيادة التعاون الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، من خلال إشراك أمين السجل في اجتماعات التنسيق المعقودة كل أسبوعين، وتعزيز المشاورات المنتظمة والمباشرة بين المعهد وفريق المهندسين المعماريين في كمبالا، بطرق منها تنظيم مؤتمر على شبكة الإنترنت، وإجراء مشاورات مخصصة بشأن التصميم؛ و '٢' تعجيل الإجراءات الداخلية، ولا سيما عملية الموافقة على أوامر التغيير، من خلال وضع إجراء يتعلق بأمر التغيير، والسعي للحصول على مستوى مناسب من تفويض السلطة المالية وسلطة الشراء إلى رئيس الشؤون الإدارية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بتجهيز أوامر التغيير في عقد الإنشاء، والحصول على ذلك التفويض.

٥٠ - ومنذ تنفيذ هذه التدابير، وُضع حد للتأخير الذي كان مرده التحديات التي واجهت إدارة الموقع ومراقبة النوعية، وتقدمت أشغال التشييد بشكل مطرد. ومع ذلك، لم يتسنى تعويض الوقت الضائع الذي نجم عن تباطؤ التقدم عما كان متوقعا نتيجةً للتحديات المذكورة أعلاه. وبالتالي، وفي حين أن الموعد المنصوص عليه في العقد لإنجاز المشروع لا يزال ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في وقت كتابة هذا التقرير، فإن آخر الملاحظات المقدمة من فريق المشروع والخبراء الاستشاريين المعماريين في الموقع، التي نوقشت مع مكتب خدمات الدعم المركزية، تشير إلى أن الموعد المتوقع لإنجاز الأشغال سيكون بحلول أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لإجراء أنشطة الاختبار والتشغيل. ولا يزال المشروع عرضة للمخاطر التي يمكن أن تؤثر أكثر على الجدول الزمني، بما في ذلك: القدوم المبكر لموسم أمطار قاسٍ؛ وإمكانية حدوث تأخيرات في شحن وتسليم المواد التي يتطلب توفيرها مهلة زمنية طويلة؛ وأي مشاكل قد تنشأ في تنفيذ الرسومات التعاقدية التي تستدعي القيام بتصليلات؛ وأي مشاكل قد تنشأ في الاتصال بين المعهد والخبراء الاستشاريين.

٥١ - وقام فريق المشروع، بالتنسيق الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، بتحديد تدابير التخفيف الإضافية التالية التي تعترف الأمم المتحدة تنفيذها من أجل كفالة إنجاز الأشغال في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، في حدود الجدول الزمني للإنجاز والموارد المعتمدة كما ينص عليه العقد، وكذلك التقليل إلى أدنى حد من أي مخاطر محتملة تنجم عن المزيد من التأخيرات:

- (أ) مواصلة استكشاف مزيد من الفرص لإجراء عمليات الهندسة القيمة، وخاصة بهدف التخفيف من أثر مخاطر التأخير الذي يعود إلى طول فترة التسليم والتركيب؛
- (ب) مواصلة تنظيم اجتماعات التنسيق، وزيادة تعزيز الاتصال لاستكشاف طرائق للتعجيل بالأشغال والإسراع في حلّ أي مشاكل محتملة في الموقع حال ظهورها؛
- (ج) مواصلة رصد المخاطر المحتملة عن كثب، بما في ذلك المخاطر المالية، بهدف تحديد الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من آثارها؛
- (د) النظر في إمكانية التخطيط لإنجاز كل قطاع على حدة وفقا لعقد الإنشاء، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للأمم المتحدة أن تَشغَل جزءا من المرافق وتستخدمه على نحو مفيد، فيما تستمر أشغال التشييد المتبقية في الأجزاء الأخرى من أماكن العمل.
- ٥٢ - ويردُ في المرفق الثاني جدول زمني منقح للمشروع، يراعي ما ورد أعلاه من تدابير.

خامسا - نفقات المشروع وتكاليفه

- ٥٣ - تبلغ الميزانية الإجمالية المعتمدة للمشروع ٣٦٢ ٧٣٧ ٧ دولارا (باستثناء مبلغ مخصص للطوارئ وقدره ٣٧١ ٠٥٠ دولارا). وتبيّن الجداول أدناه النفقات الفعلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والنفقات المتوقعة خلال الفترة المتبقية من المشروع.

النفقات الفعلية والمتوقعة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ (باستثناء المبلغ المخصص للطوارئ)
(بدولارات الولايات المتحدة)

التوصيف	المبلغ المعتمد ^(د)	٢٠١٣	٢٠١٤	النفقات الفعلية		المجموع	إعادة التوزيع	المبلغ المقرر تخصيصه للطوارئ	المبلغ المنقح المقرر تخصيصه للطوارئ
				المدفوعات المؤقتة لعام ٢٠١٥ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	النفقات المتوقعة من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ حتى إنحياز المشروع ^(ب)				
				التزامات عام ٢٠١٥ المقرر دفعها في عام ٢٠١٦	٢٠١٥				
التشييد ^(ب)	٦ ٣٦٥ ٨٨٧	—	٢ ٩١٢	٩١٨ ٣٨٧	٤ ٧٨١ ٦١٣	٩١٤ ٣٩٩	٦ ٦١٧ ٣١١	(٢٥١ ٤٢٤)	(٢٥١ ٤٢٤)
المهندسون المعماريون وإدارة المشروع									
أتعاب المهندسين المعماريين ^(ج)	٦٣٦ ٥٨٩	—	٣٩٩ ٢٢٢	٧٦ ١٢٣	٣٠٩ ٨٨٠	—	٧٨٥ ٢٢٥	(١٤٨ ٦٣٦)	٨٤ ٣٦٤
الإشراف على المشروع وإدارته ^(د)	٦٣٥ ٨٠٠	١٥٥ ٩١٩	١٤٣ ١٧٢	١٥٤ ٥٨٢	—	٧٠ ٢٠٠	٥٢٣ ٨٧٣	١١١ ٩٢٧	(١١١ ٩٢٧)
السفر ^(هـ)	٩٩ ٠٨٦	١٢ ٣٩٦	٥٤ ٤٧٥	٣١ ١٠٢	٢٨ ٦٧٦	—	١٢٦ ٦٤٩	(٢٧ ٥٦٣)	٢٧ ٥٦٣
المجموع الفرعي	١ ٣٧١ ٤٧٥	١٦٨ ٣١٥	٥٩٦ ٨٦٩	٢٦١ ٨٠٧	٣٣٨ ٥٥٦	٧٠ ٢٠٠	١ ٤٣٥ ٧٤٨	(٦٤ ٢٧٢)	(٦٤ ٢٧٢)
تكاليف المشروع الإجمالية (باستثناء المبلغ المخصص للطوارئ)	٧ ٧٣٧ ٣٦٢	١٦٨ ٣١٥	٥٩٩ ٧٨١	١ ١٨٠ ١٩٤	٥ ١٢٠ ١٦٩	٩٨٤ ٥٩٩	٨ ٠٥٣ ٠٥٨	(٣١٥ ٦٩٦)	(٣١٥ ٦٩٦)

(أ) الميزانية المعتمدة على النحو الوارد في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) تتعلق بجزء العقد الذي لم تُعقد له التزامات في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تُعقد هذه الالتزامات في عام ٢٠١٦.

(ج) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع شركة خارجية للاستشارات المعمارية من أجل إعداد وثائق التشييد التفصيلية، وتأدية مهام إدارة التشييد، والاضطلاع بمسؤوليات المهندس المعماري المقيّد في السجلات.

(د) يعكس هذا البند تكلفة التعاقد مع مدير للمشروع يتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(هـ) يعكس هذا البند تكلفة سفر الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

مخصصات ونفقات الطوارئ، بما في ذلك النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

التوصيف	الاحتياطي المعتمد للطوارئ ^(أ)	النفقات من مخصصات الطوارئ				المبلغ الإجمالي المتبقي من مخصصات الطوارئ
		٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
التشييد ^(ب)	٩٥٤ ٨٨٣	-	-	-	٢٥١ ٤٢٤	٧٠٣ ٤٥٩
المهندسون المعماريون وإدارة المشروع ^(ج)						
أتعاب المهندسين المعماريين	٩٥ ٤٨٨	-	-	٦٤ ٢٧٢	-	٣١ ٢١٦
الإشراف على المشروع وإدارته	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٩٥ ٤٨٨	-	-	٦٤ ٢٧٢	-	٣١ ٢١٦
المجموع	-١ ٠٥٠ ٣٧١	-	-	٦٤ ٢٧٢	٢٥١ ٤٢٤	٧٣٤ ٦٧٥

(أ) ميزانية احتياطي الطوارئ المعتمدة على النحو المبين في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) محسوبة على أساس معدل ١٥ في المائة من تكاليف التشييد.

(ج) محسوبة على أساس معدل ١٥ في المائة من أتعاب المهندسين المعماريين.

استخدام احتياطي الطوارئ

٥٤ - بناء على الدروس المستفادة من مشاريع تشييد كبرى أخرى، وتمشيا مع أفضل الممارسات في هذا القطاع، وافقت الجمعية العامة على رصد احتياطي للطوارئ يبلغ ١ ٠٥٠ ٣٧١ دولاراً ويمثل ١٥ في المائة من التكلفة المقدرة للمشروع. ويُتوقع تحميل مبلغ إجمالي قدره ٣١٥ ٦٩٦ دولاراً على صندوق الطوارئ لتغطية ارتفاع تكاليف الخدمات الاستشارية المعمارية والهندسية وخدمات التشييد عما هو مدرج في الميزانية.

٥٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٧٦/٦٩، أن يتجنب، قدر الإمكان، الحاجة إلى السحب من اعتمادات الطوارئ لتغطية أي تجاوزاتٍ للتكاليف. وعملاً بهذا الطلب، كانت تجاوزات التكاليف تحت بندي أتعاب المهندسين المعماريين وتكاليف السفر تقابل في البداية، جزئياً أو كلياً، بتحقيق وفورات تحت بند الإشراف على المشروع وإدارته، فيما غطّى احتياطي الطوارئ المرصود للمشروع ما تبقى من تكاليف تحت بندي أتعاب المهندسين المعماريين وتكاليف التشييد.

٥٦ - ويعتبر مجلس مراجعي الحسابات أن احتياطي الطوارئ يشكل اعتماداً محدداً يُرصد في الميزانية حتى يتسنى الإسراع في تلبية ما قد ينجم من تكاليف عن المخاطر ذات الصلة بالمشاريع، في حالة بروز هذه المخاطر، دون الحاجة إلى تأخير المشروع والتفاوض لزيادة التمويل. وتبعاً لذلك، يُنظر إلى التمويل المخصص للطوارئ في إطار المشروع باعتباره أداة لإدارة المخاطر حصراً وليس أداة لاستيعاب الزيادات العامة في تكاليف المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُتوقع استخدام جميع أموال صندوق الطوارئ، بل وتجري إعادة أي مبلغ غير مستخدم عند إنجاز المشروع. ويرى مجلس مراجعي الحسابات أنه ينبغي لمجالس إدارة المشاريع تحمّل المسؤولية عن الإدارة العامة لمخصصات الطوارئ. ومع أن ليس لهذا المشروع مجلس إدارة نظراً لنطاقه، فقد سعى الأمين العام إلى بدء العمل بتدابير رقابية وكفالة تقديم تقارير وافية لأخذ الرأي المشار إليه أعلاه في الاعتبار.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري تحليل محكم قبل منح عقد التشييد بمبلغ يتجاوز ما أُدرج في الميزانية. ونظر فريق المشروع، بالتشاور الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، في ما يلي بوجه خاص من ظروف ومن تدابير تخفيف:

(أ) أُجريت عملية الشراء مع التقيد التام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراء التي وضعتها الأمم المتحدة، واختيرت الشركات تبعاً للنتيجة التي توصلت إليها عملية ضمان أعلى جودة بأفضل سعر. ورغم أن التكاليف كانت أكثر ارتفاعاً من تقديرات الميزانية المعدة في عام ٢٠١٢، فقد خلصت شعبة المشتريات إلى أن تلك الرسوم تُعتبر معقولة بالقياس إلى النطاق المطلوب من الخدمات؛ وأن العطاءات، حسب ما جرى استخلاصه أثناء إجراء التقييم التجاري، كانت متسقة مع الأسعار السائدة في السوق ومتماشية معها؛

(ب) كانت تكاليف الأسعار السائدة في السوق أعلى من الاعتماد المدرج في الميزانية، البالغ ٤ في المائة في السنة في التكاليف التقديرية للمشروع لتغطية ارتفاع التكاليف في بعض المجالات، ولا سيما المواد والمعدات الكهربائية - الميكانيكية المستوردة؛

(ج) لم تُعدّل ميزانية هذا المشروع منذ أوائل عام ٢٠١٢، أي منذ بداية مرحلة التصميم النظري؛

(د) كانت الخيارات الأخرى غير مناسبة، بما في ذلك إعادة فتح طلب العطاءات التي كان سينجم عنها تأخير يقارب نصف المدة الإجمالية للمشروع، دون ضمانه بأن تكون الأسعار المقدمة في العطاءات الجديدة في حدود المبالغ المدرجة في الميزانية؛

(هـ) بقي استخدام احتياطي الطوارئ في حدود الميزانية المعتمدة والغرض المقرر من استخدام أموال الطوارئ.

٥٨ - ويبلغ حالياً الرصيد المتاح المتوقع من احتياطي الطوارئ للمشروع ما قدره ٦٧٥ ٧٣٤ دولاراً. وفي حين لم تُستخدم حتى تاريخه أموال إضافية من هذا الاحتياطي، فعند إعداد هذا التقرير، كان فريق المشروع يتفاوض مع الاستشاري المعماري لإدخال تعديل على العقد لتغطية أي خدمات إضافية مؤقتة قد يلزم تقديمها نتيجة لتجاوز مدة التشييد المدّة المقررة. ويتوقع فريق المشروع أن يكون بالإمكان تنفيذ أي تعديل من هذا القبيل في حدود موارد الميزانية المتاحة، مع الحفاظ على مبلغ احتياطي كاف للطوارئ لتغطية أي مخاطر أخرى.

أوامر التغيير

٥٩ - عملاً بالفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٢٧٦/٦٩، ووفقاً لعقد التشييد، بذلت الآلية باستمرار جهوداً في السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة في تنفيذ المشروع في حدود الجدول الزمني المقرر والموارد المرصودة. وقد استُعين، في تحقيق ما تتوخاه هذه الجهود، بالهندسة القيمة وأوامر التغيير.

٦٠ - وتُشير أفضل الممارسات المتبعة في مشاريع التشييد إلى ضرورة تقليص أوامر التغيير إلى أدنى حدّ. ومن خلال العمل بالدروس المستفادة من مشاريع أخرى في عملية تحديد الاحتياجات التقنية والبرنامجية تحديداً دقيقاً مع الجهات صاحبة المصلحة خلال طور التخطيط للمشروع، بقي عدد أوامر التغيير المطلوبة ضئيلاً حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، عمل فريق المشروع على ضمان ألا تُفضي أوامر التغيير إلى تكبد المشروع تكاليف إضافية، وذلك بإيجاد فرص لتحقيق وفورات مقابل أوامر التغيير المشار إليها.

٦١ - ولم يصدر حتى الآن سوى اثنين من أوامر التغيير، وهما يتعلقان أساساً بالخطأ الطبوغرافي. ولم يتطلب استخدام أموال من احتياطي الطوارئ، إنما أسفرا عن تحقيق وفورات ضئيلة في سعر العقد. وقد صدر أمر التغيير في أعقاب الإجراء الذي اعتمده فريق المشروع والذي يتقيد تقيدا صارماً بالأحكام الواردة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل المشتريات، وتندرج فيه آليات للرقابة.

٦٢ - ويظل الأمين العام على التزامه برصد الموارد بأكثر الطرق فعالية، ومواصلة السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة أثناء تنفيذ الأعمال المتبقية من المشروع، حتى يُنجز هذا المشروع في حدود الميزانية العامة.

الأصول

٦٣ - وفقا للفقرة ١١ من القرار ٢٧٦/٦٩، واصلت الآلية العمل بنشاط مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بخصوص إعادة استعمال الأصول الموجودة، وهو ما أسفر عن تحقيق وفورات وأوجه كفاءة.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت الآلية عملها على صعيد التنسيق وكثفت جهودها سعيا لتحديد الأصول من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي يمكن إعادة استعمالها في المرفق الجديد، ولا سيما في ضوء إغلاق هذه المحكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأنشئ فريق متخصص، يرأسه أحد موظفي ديوان أمين سجل المحكمة، يُنسّق مع المحكمتين معا، وكذلك مع فريق المشروع والجهات التقنية المعنية، بطريقة مركزية ومتسقة، جميع الأنشطة المتعلقة بالأصول، بما في ذلك تحديد الأصول الموجودة التي هي في حالة جيدة، وطرائق نقلها، وتسجيلها. وتم دعم تنفيذ هذه المهمة بوضع طريقة تشغيل موحدة، وعقد اجتماعات منتظمة، وحفظ السجلات بشكل صارم، وإجراء معاينات فعلية.

٦٥ - ونقلت الآلية حتى الآن ما يزيد عن ٤٠٠ من الأصول المعبّرة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تتجاوز قيمتها ٣ ملايين دولار على أساس احتساب قيمتها عند اقتنائها. وسيتواصل استعمال غالبية هذه الأصول في المرفق الجديد، وهي تضم أثاثا مكتبيا ومعدات مكتبية وأمنية ومعدات تكنولوجيا المعلومات. وسيشكل نحو ٦٠ في المائة من قطع الأثاث اللازمة من أثاث يعاد استعماله من المحكمة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الآلية لا تزال تنسق مع الفريق المكلف بتصفية المحكمة لضمان عدم تضییع أي فرصة لإعادة استعمال المزيد من الأصول.

سادسا - التخطيط لمرحلة ما بعد التشييد

٦٦ - فور بدء مرحلة التشييد، بدأ أمين السجل التخطيط لمرحلة ما بعد التشييد، من خلال إنشاء فريق عامل متخصص، كُلف بتحديد جميع الإجراءات اللازمة لضمان إشغال المرفق الجديد بكفاءة وفي الوقت المحدد عندما يصبح المرفق جاهزا للعمل، فضلا عن تنسيق عملية تنفيذ هذه الإجراءات. ولكفالة استفادة الفريق العامل المعني بالمشتريات والتركيب والنقل والإشغال من التنسيق الرفيع المستوى، ومن اتخاذ القرارات المستنيرة، والخبرة التقنية الملائمة، يتألف هذا الفريق من أمين السجل، ورئيس الشؤون الإدارية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفريق المشروع، ورؤساء شؤون الأمن وتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة والمشتريات في المحكمة، ومديرة المشروع، والموظفين الإداريين والقانونيين في الآلية في أروشا. وتلقى الفريق العامل أيضا الإرشاد والدعم التقنيين من مكتب خدمات

الدعم المركزية. ويعقد الفريق اجتماعات مرة كل أسبوعين عن طريق التداول من بعد، ويُشرف عن كثب على تنفيذ خطة العمل المفصلة والمحددة زمنيا التي وضعها. وقد أتاح الفريق العامل، منذ إنشائه، تحديد ونقل الأصول الممكن إعادة استعمالها في أماكن العمل الجديدة، وقاد عملية شراء الأصول والمعدات اللازمة، وحدّد المستعملين النهائيين واحتياجاتهم، وأكمل المراحل الأولى من التخطيط لنقل الموظفين والمحفوظات والأصول. وفي الأشهر المقبلة، سيركز الفريق العامل على تنسيق أنشطة تركيب المعدات المتخصصة، وتنظيم المراحل التي تلي الانتقال والإشغال.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يخطط الفريق العامل أيضا لشغل حيز المكاتب. وقد صُمّمت أماكن العمل الجديدة لاستيعاب الحد الأدنى من الموظفين الذين تحتاج الآلية إليهم في أروشا لأداء المهام المستمرة المنوطة بها. ولن يتوفر حيز مكتبي مكرس ودائم للموظفين المخصّصين الذين سيحضرون للعمل مؤقتا لتقديم الدعم في أنشطة المحاكمة عند إلقاء القبض على الفارين من العدالة ومحاکمتهم أمام الآلية في أروشا. وسيقتضي نصف الموظفين المخصّصين تقريبا، بمن فيهم المترجمون الشفويون ومدوّنو محاضر المحكمة وفنيو الوسائل السمعية والبصرية وموظفو دعم الشهود، معظم وقتهم في المحكمة أو في البيوت الآمنة المخصصة لإقامة الشهود. وبالنظر لعدم ضرورة توفير حيز مكتبي فردي لهؤلاء الموظفين، سيُتاح لهم استعمال الأماكن الجماعية المشتركة الموجودة داخل المرفق، باستخدام استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. أما الموظفون العاملون على الأمد الطويل الذين تنشأ الحاجة إليهم لتنفيذ أنشطة المحاكمة التي تجري خارج قاعة المحكمة، ومنهم الموظفون الذين يساعدون القضاة في صياغة القرارات والأحكام، فستُوفّر لهم مكاتب عمل مؤقتة جاهزة على أرض المرفق الجديد.

٦٨ - ومن منطلق العمل بالدروس المستفادة من مشاريع تشييد أخرى بإيلاء الاعتبار للتعاون في مرحلة مبكرة مع خدمات إدارة المرافق وتحديد الاحتياجات المتعلقة بالصيانة، يجري حاليا العمل على استقدام موظف لوظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق، وهي وظيفة ممولة من ميزانية الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لضمان الانتقال السلس إلى تشغيل المرافق وصيانتها في المرحلة اللاحقة واستمرارية توافر المعرفة أثناء تلك العملية.

سابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٩ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المرفق الأول

صورة منظورية لأماكن العمل الجديدة للآلية في أروشا



أماكن العمل الجديدة للآلية في أروشا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦



المرفق الثاني

الجدول الزمني للمشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

٢٠١٦		٢٠١٥				٢٠١٤	النشاط
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الأخير	
							تقديم عطاءات لعقد التشييد
							التفاوض بشأن العقد ومنحه وحشد وسائل تنفيذه
							مرحلة التشييد وتجهيز الحيز الداخلي
							الإشغال

مفتاح الشكل:

A/69/734

التقديم المخرز فعليا

الموعد المتوقع للإنتاج

الإشغال